بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال رسول امير المؤمنين
وسيد المسلمين المنصور بالله رب العالمين القاسم بن محمد رعى صلوات الله عليه
مسئله في الاحتكار اعلم انه محرم احتكار نصله الطعام الزايد على قوته
ومن يحب لقوته او يتاجر الى الرخص في صورتين الاولى حيث يراد الطعام
الحلال لوطنه محتاج للاقتيات بالناس لمنع ولو كان الطعام موجودا في البلد
الناس لما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال من احتكر طعاما يريد به
الحلال فقد برئ من الله وبرئ الله منه فقال يريد به الحلال وذلك نص صريح
وما ذكرته ويريد ذلك وصحا ما روى عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال
من العيد المحتكر اذا رخص الله الاسعار حزن لحزنه وفي رواية اخرى من
العيد المحتكر اذا سمع برخص سائه الخبر وذلك نص صريح يريد ذلك ايضا
وانذم لا يكون الا مع ارتكاب السمع عقلا وسمعا وما يريد ذلك ايضا
ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه احرق طعام المحتكر فقال نوفل
لي مالي لم تحرق سلعتك اهل الكوفة وكان فيها مايه الف مقال وبان
ذلك انه لو كان بالناس الله حاجة في ذلك الوقت لما حان ان يحرقه عليهم
لان احراقه اضرار حيث كان المحتكر يرجا بالحي والميت لا يرجا وذكر
عبد الله واضح وقد ذكر الامام المهدي لدين الله احمد بن يحيى عليهم في الغيث
قريبا ما ذكرته في هذه الصورة وفعا ما لفظه فان قلت ان ظاهر هذه
انه لا يكون محتكرا الا عند اجتماع هذه القيود فما معنى الاسعار الاحتكار
ولا يبين مختار قلت المراد انه عند اجتماع القيود يكون محتكرا واما عند
الا شتراي للاحتكار فانه ينظر فان كان مرتفعا عن عنده ولو
اجتمعت هذه القيود كان عاصيا الله بهذه المعرفة انتهى كلامه
عليهم فان قلت ان التجارة مباحة في الاطلاق ولا سيما سبا للتجارة
الا ويراد به اعلا ما شاراه فظاهر ما ذكرته في هذه الصورة خلاف
ذلك في الطعام خاصة قلت وبالله التوفيق ليس فيما ذكرته
منع للتجارة في الطعام كان الاحتكار مع الطعام وحبسه
منع للبيع الى وقت الغلا والتجارة شيا وجلبه للبيع والجلب للبيع
مما في الحبس تاملوا لصوره الثانية حيث وقع تسعير ذلك
الغلا ولو كان الطعام موجودا بايدي الناس ايضا لما روى عنه صلى الله
عليه واله وسلم انه قال ومن دخل في شيء من سعر المسلمين لغلبه
حقيقهم كان حقا على الله ان يقذفه في معظم النار يوم القيمة
ان تحريم الغلا مصرح به هذا الفاقه للاسك وقد قال صلى الله عليه
وانه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وما ذكرته في هذه الصورة
هو عين مذهب القاسم والهادي عليهما السلام قال الهادي عليه السلام
في الاحكام حدثني ابي عن ابيه في احكار الطعام والطعام موجود
في البلد الناس لم يجز فان اراد الرجل مشتري من صقعه احد
الاسلام ولم يكن فيه مضره لاحد من المسلمين فلا باس به واعا
معنى الاحتكار ان يكون فيه شيء من الضرر قلت وبالله
التوفيق

وبالله التوفيق وذلك لتصريح بمعنى ما ذكرت لان المعنى في ذلك انه
اذا سمع من صقعه المسلمين بالضرر او كان فيه شيء من الضرر لاحد من المسلمين
بان تعلى سعر الشعير لان الغلا ما يضر اهل الفاقه ضررا فاحشا
ولو كان الطعام موجودا لم يضروا فقرا لهادي عليه السلام في ذلك ولم ينكره
وزاد عليه كلاما في الاحكام لا باقيه وذهب المعتزلون للمذهب الى
انه لا يحرم الاحكار الا حيث لا يوجد الطعام الا مع المحتكر وحده
او معه ومع محتكر مثله فاما اذا كان الطعام موجودا فانه لا يحرم
ولو وقع بسببه الغلا والوجه انه لا ضرر مع حلاف ذلك واما حرم
لاجل الضرر وذلك باطل من وجوه الاول انه معارض للنصوص
التي تقدم ذكرها معا انها متعاضده هي واخبار كثيرة لم اذكرها
اذ لم يدل سي منها على التشديد عادوا والثاني ان الضرر حاصل
على اهل الفاقه لا سيما اهل العيال فلم يدس الغلا الحاصل بالاحتكار
كما شاهدنا في عصرنا هذا الثالث ان الذي ذكروا ادى الى الف
فضلا عن الضرر وذلك اذا كان الطعام موجودا مع عدم المحتكرين
لكن لا يريد على كفايتهم الى الرخص فان كلامهم هذا تقضي
بان المحتكرين لا يحل لهم البيع لما احتكروه كان الطعام موجودا مع
غيرهم والغير لا يحل لهم بيع طعامهم لانه لا يريد على كفايتهم
فالمحتاج للاسك تلف ولو كان يجد ثمن قوته الموجود بايدي
المحتكرين فيا لله لاهل الفاقه من هذا القول ◎ مسئله
في التسعير قال عليه السلام لا يحل التسعير على غير المحتكرين والاصل
في ذلك ما روى ان السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال الناس يا رسول الله سعر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ان الله هو القابض الباسط والمسعر واني لارجو ان
القى الله وليس احد يطالبني بمظلمة ولا مال واما المحتكرون فان
للامام ان يسعر عليهم اذا راوا ذلك صلاحا والدليل على ذلك
قول امير المؤمنين عليه السلام في عهده الذي كتبه للاشتر رحمه الله
واعلم مع ذلك ان في كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا واحتكارا
للمنافع وتحكما في البياعات وذلك باب مضره للعامه وعيب
للولاة فامنع من الاحتكار فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
منع منه وليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل واسعار لا تجحف
بالفريقين من البائع والمبتاع فقد امر بالتسعير في هذا

الفرض